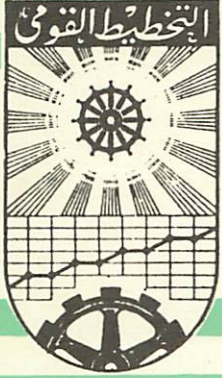


جمهورية مصر العربية



مَعهد المخطط القومي

مذكره خارجية رقم (١٥١٠)

محاولة اولية لتقييم جهود اهم الاجهزة المعنية بشئون

البيئة لتحقيق التوازن البيئى فى ج ٢٠٠٤

اعداد

أ.د. وفاء احمد سيد الله

نوفمبر ١٩٨٩

فريق البحث :

- أ.د. وفاء احمد عبد الله - معهد التخطيط القومي - الباحث الرئيسي ومسئولية اعداد وكتابة الجزء النظرى بفصلية الاول والثانى ، كما شاركت فى اعداد وصياغة التوصيات .
 - الدكتور محمد نعمان نعمان - معهد التخطيط القومي - مسئولية اعداد وكتابة الفصل الثانى من الجزء التطبيقى ، والمشاركة فى اعداد وصياغة التوصيات .
 - الدكتورة اخلاص محمد عبد المجيد - اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيه مسئولية اعداد وكتابة الفصل الاول من الدراسة التطبيقيه عن واقع عمل الاجهزة المعنيه بشئون البيئة فى ج.م.ع.
 - السيده عايدة حسين - الهيئة العامه للاستعلامات .
 - المهندس عبد المنعم محمد مصطفى - الهيئة العامه لنظافة وتجميل القاهره .
 - السيد عادل شريف فؤاد اسحق - معهد التخطيط القومى .
 - السيد محمد ماجد خشبه - معهد التخطيط القومى .
 - السيد هشام على الليثى - معهد التخطيط القومى .
 - السيد احمد حسام الدين نجاتى - معهد التخطيط القومى .
 - السيد علاء زهران - معهد التخطيط القومى .
- المشاركة فى
جمع البيانات
الخاصة بالدراسة
التطبيقية .

تقديم

تقدم هذه الدراسة محاولة اوليه لتقييم جهود اهم الاجهزه المعنيه بشئون البيئه
لتحقيق التوازن البيئى فى ج.م.ع.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على اجراء التقييم لجهود الاجهزة المعنيه بشئون البيئه
بالتركيز على عنصر التكامل بين عمل هذه الاجهزه كمؤشر نحو ايجاد التوازن البيئى
وذلك باعتبار ان التنسيق بين عمل هذه الاجهزه مجتمعه يتبنى اساسا منهج الحفاظ على
مكونات البيئه الطبيعيه وتوازنها .

وبذلك فالتوازن البيئى يمثل محورا هاما فى هذه الدراسة ويقدر بمدى الحفاظ
على عناصر وموارد البيئه الطبيعيه فى شكل الجهود التى تقوم بها الاجهزه المعنيه بشئون
البيئه مجتمعه على اسس من الفهم المشترك لمكونات الموارد الطبيعيه والعمل المشترك
للمحافظة على العلاقات والديناميكية الطبيعيه الموجوده بين عناصرها من اجل استمرارية
بنائها بقدر يفوق ما يهدم منها بفعل الانشطة الحضاريه التى يقوم بها الانسان واستخداماتها
للموارد الطبيعيه .

ويتم تقديم هذه الدراسة فى جزئين جزء نظرى وجزء ميدانى ويتناول الفصل
الاول من الجزء النظرى عرض تاريخى لظهور الاجهزه المعنيه بشئون البيئه والاهتمامات
العالميه والمحليه فى هذا النطاق .

كما يتم فى الفصل الثانى من هذا الجزء توضيح التكامل بين عمل الاجهزه من
حيث ضرورته لتحقيق التوازن البيئى وذلك من النواحي الطبيعيه والبيولوجيه فى ضوء
الممارسة المستمره للانشطة الحضارية واستخداماتها للموارد الطبيعيه على المستويات
المحليه والاقليميه الدوليه والعالميه .

ويتناول والجزء الثانى تقرير لواقع الاجهزة المعنيه بشئون البيئه فى ج.م.ع مع
التناول الميدانى لطبيعة عمل هذه الاجهزة والتركيز على وجود عنصر التكامل بين انشطتها
من عدمه بالنسبه للتكامل مع عناصر وموارد البيئه الطبيعيه والجهود المبذوله للمحافظة
عليها .

والدراسة فى ضوء الوقت المتاح لها تعتبر دراسة اوليه تحتاج الى سلسله من
الدراسات المتعمقه لتغطية موضوع جديد يعنبر من الموضوعات الحيويه بالنسبه للحفاظ
على موارد البيئه الطبيعيه والموارد البشريه فى ج.م.ع . من اجل تحقيق تنمية متوازنه
ومستقرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

محاولة اوليه لتقييم جهود اهم الاجهزه المعنيه بشئون البيئة
لتحقيق التوازن البيئي في جمهورية مصر العربية

محتويات الدراسة

تشمل الدراسة على جزئين واربعه فصول:

جزء نظري : ويتكون من فصلين

جزء ميداني : ويتكون من فصلين

الجزء الاول

الفصل الاول :

- اولا : اشارة الى بعض الجهود المعنيه بشئون البيئة مثل مؤتمر استوكهلم ١٩٧٢ .
- ثانيا : مؤتمر استوكهلم ومؤسسات حماية البيئة .
- ثالثا : اهتمام ج.م.ع بشئون البيئة في نطاق الاهتمامات العالميه
- رابعا : اشارة عامة الى اهم الجهود المعنيه بشئون البيئة في ج.م.ع

الفصل الثاني: حول تكامل الجهود المعنيه بشئون البيئة وعلاقتها بالتوازن البيئي .

- اولا : حول بعض الجوانب البيولوجيه كزكيزه لجهود الاجهزه المعنيه بشئون البيئة .
- ثانيا : الانشطة الحضاريه المعاصره كتحديات لتكامل عمل الاجهزه المعنيه بشئون البليئة تجاه تحقيق التوازن البيئي .
- ثالثا : حول عنصر التكامل وضرورته بالنسبه لعمل الاجهزه المعنيه مسع نموذج تخطيطي يصور شكل التكامل بين مواقع الاجهزه المعنيه بشئون البيئة ص ٢٥ .

- קאָנדיטאָרן פֿאַר אַ פֿאַרשפּאַרן
 - קאָנדיטאָרן פֿאַר אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן פֿאַר אַ פֿאַרשפּאַרן
 - אַ פֿאַרשפּאַרן
 - אַ פֿאַרשפּאַרן פֿאַר אַ פֿאַרשפּאַרן
 - אַ פֿאַרשפּאַרן

אַ פֿאַרשפּאַרן : אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן

אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן

אַ פֿאַרשפּאַרן : אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן

אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן

אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן

אַ פֿאַרשפּאַרן און אַ פֿאַרשפּאַרן

الجنء الاول
الفصل الاول

نظرة عامة

حول الجهود المعنية بشئون البيئة

على المستويات الدولية والمحلية

أولا : اشارة الى بعض الجهود العالمية المعنية بشئون البيئة قبل مؤتمر استوكهولم

عام ١٩٧٢ :

وضّحت الدراسات التي تمت بالنسبة لارتباط الانسان بالبيئة أن مصير الانسان مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسل الغذائية الطبيعية التي تتميز بها الأجهزة البيئية ، بمعنى أن أي خلل في هذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الانسان وبقائه .

وبناء على ذلك ، تبين أن تنمية الانسان والمجتمع في الوقت المعاصر يرتبط ارتباطا كبيرا بأساليب التنمية المتوازنة والتي تعتمد في قدرتها على التواصل على تحقيق التوازن البيئي ، ذلك التوازن الذي يعمل على الحفاظ على التوازنات الطبيعية للأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية اللازمة لاستمرارية وسلامة الحياة واستقرارها (*) .

ومن أجل المحافظة على البيئة وتوازناتها ، فقد ظهر - قبل القرن التاسع عشر - عديد من الجهود لدول مختلفة تهدف أساسا الى العمل على حمايتها وذلك في شكل تشريعات متعددة مكثت تهدف في بدايتها الى المحافظة على الصحة العامة (**) حيث اهتمت بعض الدول بتجريم القاء النفايات والتبيل في الأنهار حفاظا على الصحة العامة ، كما اهتم البعض باصدار الأوامر التي تحرم صيد أنواع معينة من الطيور للحفاظ على الأنواع والنضائل الحيوانية .

ومع التطور الصناعي الضخم ، ازداد اهتمام الانسان بالمشاكل البيئية التي نجمت عن سوء استخدام البيئة المحيطة ، حيث أدى الاستخدام للمبيدات الحشرية على نطاق واسع وبأسلوب غير منظم الى تغير في الخواص البيولوجية للقرية ، كما ساعد على انقراض عدد كبير من الطيور نائما بعد عام .

(*) لمزيد من التفاصيل انظر : وفاء احمد عبد الله " مفاهيم بيئية أولية حول التوازن البيئي وعلاقته بالاناجية كبحور لاستراتيجية تنمية متوازنة " مذكرة خارجية رقم ١٤٨٤ معهد التخطيط القومي - أغسطس ١٩٨٨ - القاهرة .

(**) عصام الدين الحناوي " التشريعات الخاصة بحماية البيئة - الانسان والبيئة " مرجع في العلوم البيئية للتعليم العالي والبناسوي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للشئون البيئية - ص ٤٩٣

كما أدت الزيادة المستمرة في صرف مخلفات المصانع والمجاري في البحار والأنهار الى تغير الظروف البيئية الصالحة للثروة المائية من الأسماك والحيوانات البحرية .

إضافة الى التلوث الجوى المتزايد ، والضجيج ، والتلوث البصرى الناتج من الصناعات المختلفة ، وكلها مجتمعة ، أمور تخل بالتوازنات البيئية وتحدد الانتاجية الطبيعية للموارد ، وتقلل كفاءة الانسان على الانتاج بالقدر الذى يؤثر على التنمية بأشكالها المختلفة وتعمل على عدم تواصلها .

كل ذلك أدى الى زيادة اهتمام الدول المتقدمة والنامية بالنظر الى تشريعاتها واعادة صياغتها حتى تحصى مصادرها من التلوث والتدهور .

وقد اتخذ موضوع الاهتمام بحماية البيئة لدى الدول المتقدمة أشكالاً رسمية متعددة ، بدأت باصدار التشريعات وعقد الاتفاقيات .

فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية (الكونجرس الأمريكى) قانون سياسة البيئة الوطنية عام ١٩٦٩ .

وأعلنت ألمانيا الغربية خطة حماية البيئة عام ١٩٧١ ، بعد اصدارها لعدة قوانين فى أواخر الستينيات بهذا الشأن .

وكانت الجهود المبذولة قبل مؤتمر استوكهولم الذى عقد فى عام ١٩٧٢ فى شكل تشريعات متعددة من قبل كثير من الدول ، وكان الهدف منها حماية الصحة العامة ، حيث تم وضع عديد من التشريعات تحت هذا المسمى .

ففى مصر مثلاً ، صدر تشريع وزارة الزراعة عام ١٩٢٨ بتحريم صيد بعض الطيور النافعة للزراعة ، كما صدرت عدة تشريعات لتنظيم التخلص من القمامة قبل هذا التاريخ - فى ١٩ يناير ١٨٩٨ .

كما أن كثيراً من الدول بدأت بعد حركة التصنيع فى تطوير قوانينها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، قامت بولندا باصدار أول قانون لحماية مصادرها المائية عام ١٩٢٢ وأعادت صياغته عدة مرات فى الأعوام ١٩٢٨ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ كما قام الاتحاد السوفيتى باصدار قانون حماية المصادر المائية فى عام ١٩٣٧ وتم اعادته صياغته فى يناير ١٩٥٧ ، ويعتبر القانون اليابانى رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٠ والذى عدل عام ١٩٧٢ نموذجاً للقانون الحديث لحماية المياه من التلوث ، كما صدرت عدة قوانين بالنسبة لحماية الهواء من التلوث فى الدول المختلفة وتم تعديلها على مراحل زمنية مختلفة ، وكذلك بالنسبة لحماية البيئة الزراعية والتخلص من المخلفات الصلبة والحماية من الضوضاء .

ومن الأمور التى توضح اهتمام الدول بشئون البيئة فى القرن الماضى ، عقد الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، حيث وقعت - على سبيل المثال - عام ١٨٦٩ اتفاقية ثنائية بين مقاطعة بادن بادن بألمانيا وسويسرا للحفاظ

على عدم تلوث المياه للبحيرات المشتركة ، كما وقعت في عام ١٩٠٩ اتفاقية
بين أمريكا وكندا للحفاظ على المسطحات المائية بينهما .

كما عملت بعض الدول على إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف لحماية الأنهار
المشتركة ، منها اتفاق هلسنكي عام ١٩٦٦ لاستخدام مياه الأنهار الدولية

وبالنسبة لمصر في هذا الصدد ، قامت مصر بالتوقيع على معاهدة خاصة
بمنع تلوث المياه الإقليمية بالزيت في عام ١٩٦٣ ، تبعه صدور قرار عام ١٩٦٥
بتشكيل لجنة دائمة لمنع التلوث بالزيت تم تعديله بالقرار الجمهوري رقم
٦٩١ لسنة ١٩٧٢ .

والأمثلة المحدودة السابقة تعتبر مجرد اشارة تاريخية الى جهود متفرقة
غير منظمة ظهرت بواورها قبل حلول القرن التاسع عشر ثم بدأت تتزايد محاولاتها
خلال ذلك القرن نتيجة انتشار الصناعة والظهور التدريجي لمردودات البيئة
بالنسبة للتلوث بأنواعه .

ويعتبر انعقاد مؤتمر استوكهلم عام ١٩٧٢ والجهود المبذولة للاعداد له
بمثابة المحاولة الايجابية الجماعية المشتركة لشعوب دول العالم المتقدم
والنامية في التركيز على موضوع البيئة ومحاولة لتجسيد مشكلاتها كواقع فرض نفسه
على البشرية وعلى الحياة بشكل عام ، مع محاولة لتوحيد صفوف شعوب العالم
نحو تبني أساليب التصدي لتلك المشكلات باعتبار عدم محلية وعدم آنية ضرر تلك
المشكلات وأهمية وجود التوازنات البيئية على جميع المستويات المحلية والدولية
والعالمية سواء داخل هذه المستويات أو بينها وبين بعضها .

ثانيا : مؤتمر استوكهلم ومؤسسات حماية البيئة :

مثل مؤتمر استوكهلم نقطة تحول كبيرة تجاه ابراز قضايا البيئة المعاصرة
كموضوعات فرضت وجودها على العالم بأسره ، وكان من أهم أهداف هذا المؤتمر
الذي عقد في استوكهلم عام ١٩٧٢ هو ايجاد حملة عالمية للحد من التلوث
البيئي بأنواعه ، والعمل على حماية الموارد الطبيعية بما فيها الحياة البرية
ووضع أسس منضبطة لإدارة هذه الموارد .

وقد تمثلت أبعاد أهداف مؤتمر استوكهلم في العمل على القاء الضوء
والتركيز على المشكلات البيئية ومناقشتها واظهارها والتنبيه الى أخطارها وذلك
أكثر من العمل على مناقشة موضوعات ايجاد الحلول لها (*)

وقد كانت هناك جهودا مبذولة في مجال البيئة قبل المؤتمر من عدة أجهزة
ومؤسسات أغلبها تابع للأمم المتحدة ، منها UNESCO , WHO , FAO

(*) لمزيد من التفاصيل انظر : تقرير البيئة العالمي ١٩٧٢ - ١٩٨٢ برنامج الأمم
المتحدة " مؤتمر استوكهلم " .

كما كانت هناك برامج معدة جيدا منذ السبعينيات في بعض المؤسسات منها المؤسسة الاستشارية الحكومية البحرية IMCO

كما قامت بعض اللجان بنشاط كبير في مجال البيئة ، منها لجنة الأمم المتحدة لأوروبا (ECE) ولجان اقليمية أخرى مثل (IUCN) ، ومن غير أعضاء الأمم المتحدة بعض المنظمات الأخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجلس تبادل التعاون الاقتصادي (CMEA) والمجتمع الاقتصادي الأوروبي (EEC) حيث كانت أيضا على قدر كبير من النشاط .

كما أنشأت بعض الدول أقسام أو مؤسسات للبيئة مثل مجلس الأمم المتحدة لنوعية البيئة وحمايتها ، منذ السبعينيات ، كما أن المملكة المتحدة أنشأت لجنة التلوث الجوي وقسم البيئة ، كما تم انشاء قسم البيئة الكندي ، والهيكل السويدي القوي لحماية البيئة عام ١٩٦٩ ، أما بالنسبة لليابا فقد بدأ في عام ١٩٧١ انشاء مؤسسة البيئة ، بينما تم في فرنسا انشاء وزارة البيئة وحماية الطبيعة عام ١٩٧١ (*) .

وقد زادت عملية تكوين الأجهزة المعنية بشئون البيئة بعد مؤتمر استوكهولم وتنوعت ، منها الحكومية ، ومنها الأهلية وذلك بالنسبة لأغلب الدول المتقدمة وأيضاً الدول النامية ، ومنها مصر .

ثالثاً : اهتمام ج . م . ع . بشئون البيئة في نطاق الاهتمامات العالمية :

يرجع اهتمام ج . م . ع . بالنسبة لانشاء أجهزة مختصة بحماية البيئة الى أوائل الثمانينيات من هذا القرن ، حيث أصدر ديوان رئاسة الجمهورية في ٥ مارس ١٩٨٠ بمناسبة اعلان وثيقة ((الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة)) بياناً يقضى بأهمية صيانة الثروات الطبيعية والمحافظة على عناصرها البيئية التي يعتمد عليها الانسان ، والمحافظة على خصوبة النظم البيئية وقدرتها على العطاء والانتاج المتواصل سواء في صورة المحافظة على الأرض أو المياه البحرية أو انمياها العذبة ، بالإضافة الى الاهتمام بوجود المحافظة على الأصول الوراثية للكائنات الحية وخاصة النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض .

كما ركّز البيان على نقاط تنفيذية هامة ، أهمها :

(١) ضرورة وضع استراتيجية وطنية لصون الطبيعة تأخذ في اعتبارها المسؤولية تجاه الأجيال المقبلة ، وكذلك تؤكد مسؤولية مصر العلمية والحضارية نحو الحفاظ على البيئة على المدى الجغرافي والاقليمي للنطاق العربي ولحوض البحر الأبيض المتوسط .

(٢) أهمية تخصيص برنامج لصون الثروات الطبيعية وتحديد مناطق كمحميات

(*) لمزيد من التفاصيل انظر : تقرير البيئة العالمي ١٩٧٢ - ١٩٨٢ برنامج الأمم المتحدة " مؤتمر استوكهولم " .

طبيعية تختار على أساس ما تحتويه من ثروات طبيعية وظواهر بيئية متميزة حتى تكون بمثابة محطات حقلية للدراسات العلمية والبيئية ومراكز الثقافة والسياحة العلمية ، على أن تتضمن مناطق من شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية - خاصة جبال البحر الأحمر ، والصحراء الغربية وخاصة الواحات وساحل البحر الأبيض المتوسط ، وأجزاء من بحيرات الشمال وساحل البحر الأحمر وخليجانه المرجانية .

(٣) ضرورة مشاركة العلماء المصريين بالتعاون مع زملائهم في العالم في وضع الاستراتيجية الوطنية لصون الطبيعة والخطط والبرامج التنفيذية لها ، على أن يكون ذلك ضمن مسؤوليات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (اللجنة القومية لصون الطبيعة) على أن يتولى الجهاز التنفيذي لصون البيئة البرية بوزارة الزراعة مسؤولية التنفيذ بالتعاون مع سلطات الحكم المحلي .

(٤) أن تخطط البرامج وتنفيذها تجاه حماية البيئة يعتبر اسهاما حضاريا ومشاركة في الجهود العالمية لصون الطبيعة ومواردها ولا ينفصل عن استراتيجيات تلك الجهود ومركزاتها (*) وبناء على ذلك تمثلت أهم البرامج التنفيذية الاستراتيجية الوطنية على النحو التالي :

(*) أركان الاستراتيجية العالمية تتمثل في :

(١) الحفاظ على العمليات البيئية والأنظمة الحيوية الأساسية التي تتوقف عليها عمليات التنمية ، ومن أمثلتها نظافة الهواء والماء والحفاظ على المشاعر النباتية والحيوانية ذات الأهمية الخاصة وخصوبة التربة الزراعية والغطاء الأخضر في الأراضي الصحراوية .

(٢) المحافظة على التراكيب الوراثية والتي تتوقف عليها العمليات الحيوية وتحسين صفات الثروة الحيوانية والنباتية والأحياء الدقيقة ، بجانب التقدم العلاجي وتأمين الصناعات التي تعتمد على موارد طبيعية خاصة بعد ظهور تقنيات الهندسة الوراثية وذلك من خلال :

- أ) تواجد بنوك للأصناف النباتية للمحاصيل والسلالات الحيوانية .
- ب) إقامة شبكة من المراكز الطبيعية لحماية البيئة المهددة بالانقراض .
- ج) حماية بيئات الحياة البرية من التدهور نتيجة للملوثات أو الاستغلال الجائر .

(٣) ضمان استمرارية الاستفادة من النظم البيئية وما تحويه من الأنواع عن طريق :

- أ) حسن الاستخدام لمنع الانقراض .
- ب) إيقاف التعديلات على الأراضي الزراعية وتنمية ثروة البحيرات من طيور وأسماك .
- ج) المحافظة على المراعي وتنميتها وإيقاف الرعي الجائر واقتلاع شجيراتها .
- د) تنظيم الاتجار في مكونات الحياة البرية ، وإيقاف الصيد الجائر .

(*) إبراهيم حلمي عبد الرحمن " اقتصاديات البيئة والتنمية / معهد التخطيط القومي

وللعمل على تحقيق بنود هذه الاستراتيجية ، فقد تقرّر العمل على :

- * إيجاد أسلوب للتنسيق بين مختلف الجهات التي يرتبط عملها بتنفيذ الموضوعات الواردة في الاستراتيجية الوطنية .
- * العمل على تمويل المشروعات البحثية الخاصة بتنمية الموارد الطبيعية وحصرها وإنشائها بنك للمعلومات في هذا المجال للحصول على البحوث المطابقة التي أجريت أو تجرى في الخارج .
- * العمل على تشجيع الجهات القائمة على تكوين الرأي العام وخاصة الجمعيات العلمية المتخصصة (*)

رابعا : اشارة الى أهم الجهود المعنية بشئون البيئة في ج . م . ع . بشكل عام :

توجد جهود متعددة تبذل لحماية البيئة والحد من المشكلات البيئية والعمل على تلفيها مستقبلا في ج . م . ع . ويمكن تقسيم هذه الجهود الى الأنواع التالية :

- (١) جهود مبذولة على المستوى القومي من الدولة .
- (٢) جهود مبذولة على المستوى المحلي .
- (٣) جهود مبذولة من الجمعيات والتنظيمات الأهلية
- (٤) التشريعات المصرية لحماية البيئة .

ويمكن الاشارة بشكل عام لبعض هذه الجهود على سبيل المثال لا الحصر وذلك على النحو التالي :

(١) الجهود المبذولة على المستوى القومي من الدولة :

إيماننا من الدولة بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها ومواجهة المشكلات البيئية المختلفة والعمل على تلفيها مستقبلا ، فقد بذلت منذ عدة سنوات ولا تزال تبذل جهود متعددة في مجال حماية البيئة من قبل الدولة على المستوى القومي ، وكان من نتائج هذه الجهود وضع دعائم جهاز لحماية البيئة والذي يضم التنظيمات التالية :

(أ) لجنة لشئون البيئة بمجلس الوزراء :

وتتولى وضع السياسة القومية في مجال رعاية البيئة والموارد الطبيعية بالإضافة الى متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التي تقرها اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بمجلس الوزراء .

(*) رئاسة الجمهورية ((بيان من دهوان رئاسة الجمهورية)) ٥ مارس ١٩٨٠ ص ٢

ولقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في يناير ١٩٨٢ بتشكيل لجنة شؤون البيئة برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية وعضوية أحد الوكلاء الاوائل من الوزارات المعنية بشؤون البيئة ، كما نص قرار رئيس مجلس الوزراء على أن يشترك في عضوية اللجنة ويكون مقررا لها مستشار شؤون البيئة برئاسة مجلس الوزراء .

وتختص لجنة شؤون البيئة بما يلي :

* اعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح تنفيذها ، وتجميع وتحليل البحوث التي ترد اليها من الجهات المعنية بالدولة في مجال الحفاظ على البيئة ، والقيام بدراسة ما يعرض عليها من اقتراحات من اللجان والجمعيات العلمية الوطنية التي تعنى بمشاكل البيئة ، كما تتولى دراسة التشريعات البيئية في الدول المتقدمة واقتراح الأخذ بما فيها من قواعد تناسب البيئة المصرية ، وكذلك اعداد البرامج الاعلامية اللازمة لزيادة الوعي البيئي لدى الهيئات والمواطنين ، وتنظيم تبادل المعلومات بين الوزارات والهيئات والجهات المحلية والجهات المماثلة بالخارج والمؤسسات الدولية .

(ب) جهاز لشؤون البيئة برئاسة مجلس الوزراء :

وهذا الجهاز هو حلقة الاتصال بين رئاسة مجلس الوزراء ومختلف الوزارات والجهات في مجال الحفاظ على البيئة ، ويتولى تنسيق الجهود العلمية والتنفيذية والتشريعية على المستوى القوي ، ويقوم بدراسة واعداد الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة والتي تعرض على اللجنة العلمية للسياسات أو على لجنة شؤون البيئة ومتابعة تنفيذ البرامج بالوزارات والجهات المختلفة .

ولقد صدر القرار الجمهوري رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ في ديسمبر ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشؤون البيئة برئاسة مجلس الوزراء .

ويختص الجهاز باعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح اولويات تنفيذها وتعتمد الخطة من اللجنة العليا للسياسات ، وكذلك ابلاغ الجهات المعنية بالتوجيهات والمعلومات اللازمة في شأن تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة والدراسات البيئية ، ومقابلة ما تتخذه هذه الجهات من اجراءات وخطوات في سبيل تنفيذ هذه الخطة ، والقيام بدراسة التشريعات البيئية في الدول المتقدمة واعداد مشروعات البيئة في ضوء ما يتناسب منها والبيئة المصرية ، كما يتولى اعداد البرامج الاعلامية اللازمة لزيادة الوعي البيئي على المستوى القوي ودراسته وتحليل الاقتراحات المتصلة بشؤون البيئة المقدمة من الجهات العلمية المتخصصة وتنظيم تبادل المعلومات البيئية في الداخل والخارج لصالح الجهات الوطنية المعنية ، وكذلك دراسة واقتراح المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرها ومراعاتها لحماية المواطنين والعاملين من أخطار تلوث البيئة مع اقتراح دعم الجهات الوطنية المعنية بشؤون البيئة .

(ح) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا :

يتمثل نشاط الأكاديمية في دعم دراسات وبحوث البيئة في تنسيق التعاون مع الهيئات الدولية ، ويقوم بهذه المهمة مجلس بحوث البيئة وبعض اللجان القومية على النحو التالي :

(١) مجلس بحوث البيئة :

شكل هذا المجلس عام ١٩٧١ ، ويتكون من ممثلين عن الوزارات والهيئات والمراكز البحثية المختصة بالشئون البيئية ، ومجلس البحوث البيئية هو أحد المجالس المتخصصة التابعة لأكاديمية البحث العلمي ، ومن اختصاصاته ، وضع البرامج المحددة للبحوث التي تهدف إلى حل المشكلات القومية وإقامة الأنشطة التكنولوجية الجديدة ، وتحويل هذه البرامج ومتابعة تنفيذها في الجهات البحثية على اختلاف مواقعها ، وكذلك رسم السياسات التي تكفل ربط أجهزة البحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى القومي بالاتجاهات الرئيسية للمحافظة على البيئة ، والتنسيق بين مشروعات البحوث البيئية والرئيسية التي تقوم بها الجهات البحثية المختلفة ، بالإضافة إلى تشجيع البحوث الأساسية بهدف إعداد الكوادر البحثية اللازمة لمواجهة مخططات التنمية ، مع تدعيم مدارس البحث العلمي التي تعمل في مجالات البيئة ، والمساهمة في تطوير نظم وبرامج التعليم البيئي للإيفاء باحتياجات مجتمع الدولة الحديثة ، كما يعمل على تنظيم الحوافز المادية والأدبية للمشتغلين بالبحوث البيئية .

ومن مهامه إعداد خطة قصيرة الأمد (خمس سنوات) وأخرى طويلة الأمد (عشر سنوات) ترتبط بمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وقد طرح المجلس بالفعل مشروعاً للبحوث الخاصة بالخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٣) ، والاهتمام بتطبيق نتائج البحوث التي أمكن التوصل إليها ، ووضع الأسلوب الأمثل لتنفيذ ومتابعة ذلك .

ويتفرع من المجلس ثلاث شعب هي :

- (أ) شعبة بحوث حماية البيئة من التلوث والصحة المهنية
- (ب) شعبة بحوث بيئة الموارد الطبيعية
- (ح) شعبة بحوث التعليم البيئي

(٢) اللجنة القومية العلمية للمسائل البيئية :

أنشئت هذه اللجنة عام ١٩٧٣ ، وتختص بتحديد مجال الاستفادة من أهداف وبرامج اللجنة الدولية (سكوب SCOPE التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية)